ميزان الجمال المائل

عائشة بلحاج

كنت أحبّ الدراما السّورية، لأنّها كانت حقيقية في بساطتها، ولجمالها الإنساني. نساؤها حقيقيات غير مرتديات أقنعةً ولا يفتعلن أداء، مقارنة مع الدراما التي كانت تحت تأثير فكرة النّجومية، التي تسمح للنّجمات أن يظهرن كما يحببن، فهنّ سواء في مشاهد الفقر والمرض والنوم، كما هنّ في الفرح والرخاء، الماكياج حاضر بقوة، والأداء المسرحي غالب. في وقت كنتَ تتساءل فيه كيف يهضم أي عمل ممثلة مثل صفية العمري، بكل مبالغاتها؟ حتى في «ليالي الحلمية» الذي مثلت فيه دور سيدة أرستقراطية، ما من سيّدة تشبهها في الواقع. كأن التمثيل هو المظهر الجيد والصّوت والوقفة الصّحيحة. في المقابل، عندما تقدّم منى واصف دور سيّدة من المجتمع المخملي تشعر بأنّها ولدت كذلك. لم أُعد أشاهد المسلسلات العربية، لتكرار مواضيعها التي غرقت في الاجتماعي، منتقلة من مشكلات العائلة الكبيرة، والصراع حول المال والسطوة، إلى مشكلات الأسر والعلاقات الزوجية. مع ميل صريح إلى الصراخ والمبالغات، والانتقال المتطرّف من ثراء الفلل الفاخرة إلى الفقر المبالغ فيه، بضجيجه. كأن المعنى يكمن في الصّوت. كأنّ صناع هذه الدراما يعيشون في زمن التمثيليات الإذاعية. وهو ما تفعله الدراما المغربية التي تمشي على المنوال نفسه بالضبط. من المشاهد المقتطفة من المسلسلات التي تظهر في المنصّات، أفزعتني ملامح عدة ممثلات سوريات عرفتهن منذ عقدين. كانت بعضهن في العشرين، وهن الآن في الأربعين، لكن ما فعلته عمليات التشويه بهن مخيف، فيظهرن كنساء تجاوزن الستين بذوات رافضة لواقع تغيّر ملامح الجسد الذي يتجه بشكل طبيعي وتدريجي نحو الشيخوخة. يُخفين التجاعيد، لكن العمر يبقى منيعاً على المحو، فالجمال لا يكمن في أنفٍ منحوت، أو خدود منفوخة أو وجه مشدود. الجمال أعقد وأبسط في الوقت نفسه، وقليلاً جداً ما تصنعه عمليات التجميل.

الأسوأ أن بعضهن يقعن في أيدي جزارين يصنعون منهن نسخا مشوّهة، فالأنوف الطبيعية التي كانت جميلة ومتناسقة مع بقية الوجه صارت نتوءات منفّرة، والشفاه التي كانت تنفتح بسلاسةِ وردة، صارت شفّاطات وقطع مطاط. ماذا حدث لهن في هذه السنوات حتى صرن هكذا؟

لقد حدث التشويه على مراحل، قادت فيها نتيجة غير مرغوبة إلى أخرى ثم غيرها، حتى تحولت وجوههن إلى لوحات سوريالية. وأولى الممثلات اللواتي ظهرن وهُنّ غيرهنّ، لا أنفسهن، ممثلات الدراما الخليجية التي دخلتها سوسة العمليات مبكّراً. ثم عمت بعد بضع سنوات، ضاعت فيها ملامح معظم الممثلات في مسلسلاتٍ تفقد أصالتها مع الوقت، بدل أن تنضج. وعلى مساوئ «هوليوود»، تفرض شروط التمثيل فيها على الممثلات الحفاظ على ملامحهن الطبيعية، فتمنح بطولات كاملة لممثلات قد يراهنّ بعضهم عاديات المظهر. وقل عدد الفاتنات فيها عن الماضي، حين كان الجمال الصارخ شرطاً ضرورياً للممثلات اللواتي كن أيضا جامدات، وشديدات القولبة. لن أتحدّث عن سوسة المؤثرات اللواتي لا يمانعن في استعمال الفلتر، وهو أحطّ درجة في درجات الأقنعة التي اخترعتها الماكينة الاستهلاكية، ثم ينحت جزّار ما وجوهَهن بناء على الفلتر، كأنّهن دفاتر رسم طفوليّة. كيف لا تُصبح ممثلاتنا هكذا، وهنّ ضحايا نمط استهلاك يسوّق معايير مشوّهة لما هو جميل وثمين في الإنسان. فما بالك برأسمال ممثل وهو جسده بما فيه الوجه والخصر وما بينهما، ويفرّط فيه. بينما أمنت جينفر لوبيز وأخريات على جزء معيّن من أجسادهن، يعتبرنه مصدر الرزق والنجاح الجماهيري، بملايين الدولارات. أصبحت عمليات التجميل الحدث الفني الأبرز في مسار الفنانات في كل المجالات. لن أقدّم نماذج مثل دنيا بطمة أو حليمة بولند، فهما أعقد من هذا الحديث، بل أشير إلى أصالة التي صنعت منها العمليات امرأة أخرى مرّتين. إلى حد أنها لو كانت هاربة من العدالة لما غيّرت وجهها بشكل جذري هكذا. ... لكن لو كان العطّار يُصلح ما أفسده الدهر، لما تشوّه وجهها الثاني، واضطرّت إلى ارتداء وجه ثالث، الوجه الذي تمدحها عليه زميلاتها، بينما يفتقد للتناسق والملاحة، خاصة عندما تتحدّث أو تغني، حيث يميل وجهها مثل مركبٍ يوشك على الغرق.

الجزائر وغزّة... على قدر أهل العزم

إبراهيم فريحات

مواقف الجزائر داعمة تاريخياً للقضية الفلسطينية، وليس مصادفة إعلان الدولة الفلسطينية عام 1988 من الجزائر. ولا يعود هذا الدعم فقط إلى العلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الجزائري والفلسطيني، والايمان الجزائري بعدالة القضية الفلسطينية، وإنما أيضاً لأسباب تتعلق بمسيرة التحرير والثورة ضد المستعمر والايمان بقيم الحرية والعدالة المتأصّلة بالمجتمع الجزائري. ولأن الجزائر، بلد المليون شهيد، المؤتمنة على عدالة القضية الفلسطينية والممثلة للمجموعة العربية في مجلس الأمن، والتي لم تبخل يوماً في تقديم الغالي والنفيس دعماً للثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، من حقّنا التساؤل وعلى مبدأ «على قدر أهل العزم تأتي العزائم»، ما إذا كانت الجزائر اليوم متناغمة مع مواقفها التاريخية بأخذ موقع الريادة في الدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية، وتحديداً في هذا الظرف الذي تتعرّض فيه غزّة لحرب إبادة لم تشهد مثلها منذ نكبة عام 1948، فما هو متوقع من الجزائر في هذا الظرف الصعب ليس كما هو متوقّع من غيرها. وليس متوقعاً من الجزائر تحريك الجيوش لوقف الإبادة في غزّة، ولكن هناك مجالات أخرى كثيرة، على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية، في وسع الجزائر تأدية دور فيها يليق بمكانتها التاريخية فيما يخصّ القضية الفلسطينية. تمثّل الجزائر المجموعة العربية اليوم في مجلس الأمن، وقد نشطت في تقديم مقترحات مشاريع قرارات لوقف الحرب، وهو موقفٌ اتخذته أيضاً دولة الإمارات قبلها وبفعالية مشابهة، ومن الممكن لأي دولة عربية أخرى لو كانت في هذا الموقع اتخاذه. ولا يقتصر التحرّك الدبلوماسي على مجلس الأمن، فهناك ساحاتٌ أخرى منها جامعة الدول العربية ومنظّمة التعاون الإسلامي المعطلتان طوال فترة الحرب. وفي إمكان الجزائر، بثقلها العربي والإسلامي، أن تلقي حجراً في المياه الراكدة لهما، وستجد هناك من يتعاون معها. تاريخياً، أيضاً، كان للجزائر تأثيرٌ كبيرٌ على الساحة الدولية ودول عدم الانحياز، والأمثلة كثيرة هنا، منها وساطة ترسيم الحدود بين العراق وإيران عام 1975، وتحرير الرهائن الأميركان بالوساطة مع إيران عام 1981. فالتحرك الدبلوماسي إذاً لدولة بثقل الجزائر لا يمكن أن يبقى مقتصراً على تقديم مشاريع يقف لها «الفيتو» الأميركي بالمرصاد ويحبطها قبل أن ترى النور. واحتضنت الجزائر محادثات الوساطة بين الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وهذا أيضاً دورٌ تولته دول أخرى كثيرة، منها مصر والسعودية واليمن وقطر وروسيا. ناهيك عن أن الأولوية الآن هي لوقف الإبادة الجماعية في غزّة قبل أي شيء آخر. هناك الكثير مما يمكن للجزائر القيام به استناداً لما يشرّعه القانون الدولي، أي من دون الحاجة حتى لإحراج علاقاتها مع دول أخرى على الساحة الدولية. هناك مساحة قانونية كبيرة غير مستغلّة يمكن من خلالها تقديم نوع من الدعم لوقف الإبادة في غزّة، فبالاضافة إلى الانضمام إلى جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية، كان بإمكان الجزائر أن تقاضي دولاً تزوّد إسرائيل بالأسلحة، مثل بريطانيا. وقد رأينا كيف ادّعت نيكاراغوا، الدولة غير العربية، على ألمانيا وجرّتها إلى محكمة العدل الدولية بتهمة مساعدة إسرائيل بالإبادة الجماعية. كذلك بإمكان الجزائر رفع دعاوى على شخصيات سياسية وعسكرية إسرائيلية متورّطة في الإبادة، مثل وزير الدفاع غالانت والرئيس الإسرائيلي هيرتزوغ المتورّطين بتصريحات تدعو إلى الإبادة في غزّة. وهناك شخصيات إسرائيلية تجري مقاضاتها في محاكم أوروبية على حرب 2014 على قطاع غزّة، وهي ما تزال غير قادرة على دخول بعض الدول الأوروبية، مثل وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز ورئيسة الوزراء السابقة تسيبي ليفني.

مدعومة بقرار محكمة العدل الدولية بشأن إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزّة، بإمكان الجزائر تحدّي قرار الحظر الإسرائيلي على دخول المساعدات من معبر رفح، بالتنسيق مع مصر، ولتقصف إسرائيل هذه المساعدات. عدم المحاولة لكسر قرار الحظر، الكسر المدعوم بالشرعية الدولية، يريح إسرائيل من مواجهة المجتمع الدولي وأعلى مؤسسة قضائية دولية. لقد رأينا كيف أن منظّمات غير حكومية كانت تتحدّى قرار الإغلاق على غزّة وتسيّر مراكب لكسر الحصار. الأمر حالياً أقوى بكثير لمن يريد تحدي قرار الحظر وإدخال المساعدات المدعوم بالقانون الدولي. الجزائر من أهم مزوّدي أوروبا بالغاز والطاقة، وقد ازدادت الحاجة الأوروبية لها بعد الحرب في أوكرانيا ووقف أوروبا استيراد الغاز الروسي. وليست الجزائر مطالبة بوقف صادراتها من الغاز إلى أوروبا، إنما بإمكانها الإبطاء في تزويد بعض الدول الأوروبية الداعمة للإبادة بالغاز، مثل ألمانيا التي وقّعت معها الجزائر اتفاقية لتزويدها بالغاز عبر الأنابيب في شهر فبراير/ شباط الماضي، أي بعد حوالي أربعة أشهر من بدء الإبادة الجماعية في غزّة. ويجدر الذكر هنا أن تركيا قيّدت أخيراً صادرات 54 سلعة الى إسرائيل، حتى توقف الأخيرة الإبادة في غزّة. وبإمكان الجزائر البناء على الخطوة التركية لإحداث زخم عربي إسلامي مؤثر على الساحة الدولية، عوضاً عن استثمار الجهد في مشاريع قرارات مجلس امن يقتلها الفيتو الأميركي في مهدها. فالسياسة الدولية لا تحترم إلا القوة والمجال الاقتصادي (الطاقة تحديداً)، هي قوّة تحترمها الدول الغربية المتورّطة بالإبادة. لا يقتصر الغياب الجزائري عن المشهد على المجالات السياسية والاقتصادية، وإنما أيضا لا تُشاهد مظاهرات شعبية في الجزائر رفضاً للإبادة، كما يحدُث في جارتها المغرب وعدة دول عربية ومعظم المدن الأوروبية والعالمية. هناك صمتٌ غير مفهوم تجاه واحدة من أكثر المآسي الإنسانية التي خلفتها الحروب منذ الحرب العالمية الثانية. هناك غياب كبير لدور جزائري فاعل في هذا الظرف التاريخي الذي تتعرّض فيه غزّة للمحو عن الوجود وتشريد أهلها، والذي أحوج ما يكون فيه العرب لقيادة فاعلة تتحدّث اللغة التي تفهمها الحكومات الغربية، والجزائر هي أهم هذه الدول المرشّحة للوفاء، ليس فقط للقضية الفلسطينية التي احتضنتها تاريخياً، وإنما أيضاً لقيم العدالة والحرية ومقاومة الاستعمار الذي دفعت من أجله دماء كثيرين من أبنائها، تماماً كما رأينا جنوب أفريقيا وهي تتصدّر المشهد الدولي بالوفاء لقيمها في محكمة العدل الدولية في مقاومة الفصل العنصري والانتصار للعدالة التي عانى شعبها الكثير من غيابها.

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

> غياب كبير لدور جزائري فاعل في هذا الظرف التاريخي الذي تتعرّض فيه غزّة للمحو عن الوجود وتشريد أهلها

كاريكاتير **عماد حجاج**

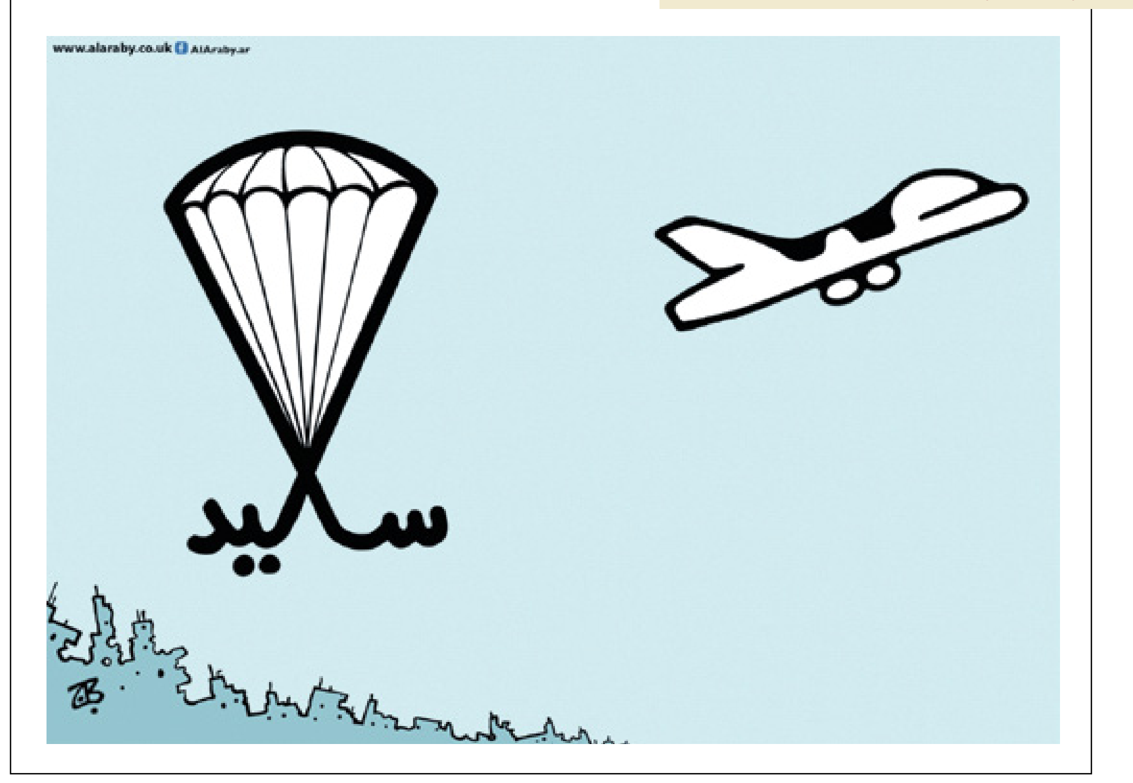

أجسامهم رماد

فاطمة العيساوي

يتعايش آمر معسكر أوشفيتز النازي رودولف هوس بسلام مع مهام الإشراف على القتل في النهار والاهتمام بعائلته في المساء. تتعايش العائلة أيضا بانسجام مع عمليات التصفية الدموية في المعسكر المجاور، ومنه يتساقط رماد ضحايا المحرقة على زهور الحديقة من دون أن يحول ذلك دون تمتّع العائلة بعطرها. قال البريطاني اليهودي جوناثان غلازر، مخرج فيلم «منطقة الاهتمام» الذي حاز جائزة الأوسكار لأفضل فيلم دولي، إن الفيلم لا يتحدّث عن مجزرة حصلت في الماضي، بل عن استمرارية مرعبة بين الماضي والحاضر. تعرّض غلازر لانتقادات حادّة من شخصيات يهودية حملت على المخرج البريطاني مقارنته بين جرائم النازية في الماضي والإبادة المتواصلة في غزّة، وتلك مقارنة تعدّ خطّا أحمر في النقاش عن الإبادة، قد يعرّض قائلها لتهمة معاداة السامية، إلا أن أهمية الفيلم وشجاعة مخرجه في الربط المباشر بين الماضي والحاضر هما في مساءلة القرب من الجريمة والتعايش معها بسلام إلى حدّ نكرانها الكامل في الوعي، كما فعل آمر المعسكر النازي وعائلته، وكما يفعل اليوم عديدون منّا. ثمّة قتل مروّع يحصل في مكان ما، إلا أنه لا يعنينا، وقد يتحوّل الإصرار على رواية بعض ما يعرف من تفاصيله المروّعة أمراً مزعجاً، إذ قد يحول دون التمتّع بحياة طبيعية. وتشمل هذه اللامبالاة العامة التي تتعايش بسهولة مع القتل القتلة أنفسهم، وبعضهم يلتقط صوراً لجرائمه ليس من باب التوثيق (لا أحد يبحث عن أدلة تدين القتل) بل من باب التسلية والمرح.

قال غلازر إن شخصيات «منطقة الاهتمام» ليسوا وحوشا، بل مجرّد وصوليين طموحين غير قادرين أو راغبين في التفكير. قد يندرج هذا التوصيف على بطلة فيلم القارئ (ذا ريدر)، هانا شميتز، التي حوكمت بتهمة ارتكاب جرائم حرب لعملها حارسة في أحد معسكرات التصفية النازية. لدى سؤالها عن سبب امتناعها عن فتح أبواب السجن عندما شبّ حريقٌ قضى على السجينات داخله، ردّت ببساطة بأنها كانت «تنفذ الأوامر» في إدارة المعسكر، وأنه كان من شأن فتح أبواب السجن أن يعمّم الفوضى في المكان. هل فكّرت المجندة الإسرائيلية التي شاهدناها تلم الجثث وهي تدندن مستمتعة بأنها تنفذ الأوامر في قتل «الإرهابيين»، وأن الجثث المتكوّمة التي تلمها بالجرافة لدفنها في التراب ليست سوى أشياء يجب التخلص منها؟ هل اعتبر الجندي الذي حثّ كلبه على التلذّذ بجثة «الإرهابي» وصوّر المشهد أنه ينفّذ الأوامر بالانتقام من «الإرهابيين» عبر رمي جثثهم للكلاب؟ هل اعتبر جنود صورة سيلفي الدمار في غزّة أن عليهم أن يحتفلوا بإنجاز المهمة الملقاة على عاتقهم بالتخلّص من «الإرهاب» وكأنهم يلتقطون صورة تذكارية في نهاية دورة تدريبية؟

باتت جثث ضحايا الإبادة في غزّة مجرّد رماد يتساقط في مشهدية الدمار الرهيب. كم قتل حتى الآن؟ تقول الأرقام التي تتداولها وسائل الإعلام إن 33 ألفا قتلوا في غزّة حتى كتابة هذه السطور. تكرّر معظم وسائل الإعلام الغربية أن الحصيلة مصدرها وزارة الصحة التي تسيطر عليها «حماس»، في إشارة هدفها المبطن التشكيك بصدقية هذه الأرقام وتغذية التحليلات المؤيدة للدعاية الإسرائيلية، ومفادها أن الأرقام مبالغ بها. بين الضحايا أكثر من 13 ألف طفل و8400 امرأة. بحسب المصدر نفسه، جرح أكثر من 75 ألف شخص في حين يعتبر ثمانية آلاف آخرون في عداد المفقودين. قتل 203 عمال إنسانيين على الأقل في غزّة، بينهم سبعة من العاملين في منظّمة المطبخ المركزي العالمي، الذين استهدفهم قصف إسرائيلي رغم العلامة الواضحة للمنظمّة على سيارة كانت تقلّهم. تحوّلت أعداد القتلى، رغم بشاعتها، إلى مناسبة لتبرير اللامبالاة عبر التشكيك بحجم المقتلة وآليات احتساب الضحايا، وهو نقاشٌ لا يتوقف في الدعاية الإسرائيلية وبعض الإعلام رغم نشر مجلة لانست، الطبية الشهيرة، مقالين لأكاديميين ذائعي الصيت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي اعتبرا أن أعداد الضحايا في غزّة معقولة وواقعية، بل على الأرجح أكثر من المحتسبة.

لا تثير هذه الأرقام المرعبة حالة غضب عامّة تتجاوز صيحات تنديد منظمّات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة التي تحوّلت إلى الصوت الحقيقي والوحيد للضحايا. لعل موجة الاستنكار التي رافقت القتل المتعمّد لسبعة من العاملين الإنسانيين في «المطبخ المركزي العالمي» تجسّد التفاوت في احتساب القيمة الإنسانية لمن تقتله آلة الإبادة الإسرائيلية. لم تذكر التقارير الغاضبة سائق الحافلة الفلسطيني الذي قتل في الاستهداف نفسه.

تتطاير أشلاء ضحايا المقتلة الإسرائيلية رمادا في حدائق ضمائرنا، في حين نواصل حياتنا وكأن إبادة لم تحصل. يوم عادي آخر (business as usual).

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

> تتطاير أشلاء ضحايا المقتلة الإسرائيلية رماداً في حدائق ضمائرنا

حضارة تتويج القتلة وإبادة المقاومين

ممدوح الشيخ

مع استمرار حرب الإبادة الصهيونية في غزّة، ما يزال رد الفعل الغربي بشأنها يعمّق القناعة، في مختلف أنحاء العالم، بأن الحضارة الغربية تنتكس أخلاقيًا ومعرفيًا كما لم يتخيل أكثر خصومها تطرفًا. وفي إطار حشد الغرب لدعم حكومة الكيان الصهيوني، صُكّت مقولة تحريضية مضلّلة تؤكّد أن المواجهة هي بين «الحضارة» و«البربرية»، وتردّدت الفكرة في الإعلام على سبيل التحليل، وسريعاً انتقلت إلى الخطاب الرسمي الصهيوني فردّدها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بصياغات متقاربة، مؤكّدًا أنه يقود إسرائيل إلى الحرب نيابة عن «حرّاس الحضارة».

ولاحقًا كرّر نتنياهو أن هزيمة إسرائيل تعني هزيمة أميركا، وأن الانتصار الساحق على «حماس» وحده ما ينقذ «الحضارة». وقبل أسابيع، انتقد رئيس الوزراء الكندي عدد القتلى من الأطفال في الحرب على غزّة، فكان رد نتنياهو: «يجب أن تساند قوى الحضارة إسرائيل»، هكذا! وسواء كانت النخب السياسية الغربية مقتنعة بالفكرة أو تستخدمها لتحقيق أهداف سياسية، فإن المحصلة ستكون كارثية حاضراً ومستقبلاً. وقد استشرفت ما ينطوي عليه شيوع هذه الفكرة من مخاطر في مقال سابق في «العربي الجديد» («غزّة التي تهدّد سلام العالم»، 11/17/ 2023) وهي «مغالطة تحريضية تتردّد بصياغات مختلفة في خطاب السفاح الصهيوني بنيامين نتنياهو».

ونشر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، بوريس جونسون، قبل أيام، مقالاً اعتبر فيه أن حظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل يساوي «موت الحضارة الغربية». وترافق ذلك مع ما سمّاه انتشار «مرض» تأييد الدعوة للحظر، وأصيب بالعدوى أعضاء في مجلس العموم، والرئيس السابق لجهاز الأمن الخارجي MI6، وقضاة سابقون في المحكمة العليا.

وتنتشر كثير من شعارات المواجهة الشاملة بأسرع مما يمكن توقعه، وبخاصة في فضاء عام مشبع بخطابات الإسلاموفوبيا بأشكالها كافة، والإعلان الرسمي الأميركي - البريطاني عن ضرورة القضاء على «حماس» لبدء عملية سياسية في غزّة، مباشرة بعد جريمة قتل عمّال إغاثة عاملين في المطبخ المركزي العالمي، يؤكد أن الغرب (مُمثَّلًا في قيادة التحالف الأنغلوساكسوني) أصبح يتبنّى «رسميًا» معيارًا أخلاقيًا للدفاع عن الحضارة تقتضي عدالته «تتويج القتلة وإبادة المقاومين»!.

وما يعنيه هذا الانتشار الواسع لمقولة الدفاع عن الحضارة بسفك دماء «البرابرة» يعني انهيار كل ما بدا أنه راسخٌ في معرفتنا بالغرب، وهو، بالإضافة إلى ذلك، يعزّز صدقية كل الرؤى الصدامية في الثقافة العربية المعاصرة. واليوم، تُثبت حرب غزّة صحة كل ما جرى التحذير منه الأكثر تشدداً، وكل ما حاول «بناة الجسور» و«دعاة الحوار» مع الغرب إشاعته أصبح كـ «نقود أهل الكهف».

وإلى أجل لا يعلم مداه إلا الله، سوف يشهد العالم العربي عداءً واسعًا للغرب، سيكون من الصعب جدًا احتواؤه أو تجاوزه، وخطابات العداء والمواجهة الشاملة سوف تتجذّر عربيًا. ووهم «كي الوعي» الذي يسكن العقلين، الغربي والصهيوني، أسفر عن تدمير شامل لرؤية الشعوب لذاتها الحضارية وللعالم معاً، وثمرتها المرّة لم تنضج بعد. ومعايير التصنيف الإقصائية والاستئصالية التي كشفت عنها مواقف القوى الغربية الكبرى من الحرب، وفّرت ذخيرة لـ «صدام الحضارات» الذي ألقاه المفكر الأميركي، صموئيل هنتغنتون (1996)، كقنبلة أصابت أهل غزّة شظاياها بعد ما يقرب من 30 عاماً من نزع فتيلها.

والخطاب الرسمي الغربي الذي قَبِل بشكل صادم «تتويج» القتلة كعقاب كافٍ على جريمة قتل عمد عاملين في مجال الإغاثة، وهو نفسه الذي يتمسّك بضرورة «إبادة» المقاومين، وعدالة أن تطلق حركة حماس كل من أسرتهم في عملية طوفان الأقصى ليحصلوا على هدنة قصيرة تعود بعدها إلى تدوير ماكينة تدمير غزّة وإبادة «حماس» والمدنيين الفلسطينيين العزّل.

(كاتب مصري)

التحليل «الأَفعواني» للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية

أسامة أبو ارشيد

لا بد أن الذين يتابعون الموقف الأميركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة ويحلّلونه يشعرون وكأنهم يخوضون غمار «أفعوانية» (Roller coaster) عنيفة. و«الأفعوانية»، هي السكة الحديدية في مدن الملاهي التي تنطلق بسرعة عالية جداً، ارتفاعاً وانخفاضاً، وتقوم بحركات دائرية أو شبه دائرية مرعبة، لا يعرف راكبها متى يكون في الأعلى، ومتى يكون في الأسفل، ومتى يكون مستوياً، ومتى يكون مقلوباً، ويبقى مختلّ التوازن حتى تقف ويضع قدميه على الأرض. الفارق في تحليل العلاقة الأميركية - الإسرائيلية عموماً، والموقف الأميركي من العدوان الإسرائيلي على غزة تحديداً، أنك لا تكاد تجد أرضاً تطأها بقدميْك لاستعادة توازنك وقدرتك على تحليل هذه العلاقة وهذا الموقف.

قصفت إسرائيل مطلع شهر إبريل/ نيسان الجاري، ثلاث مركبات إغاثة إنسانية في قطاع غزّة تابعة لمنظمة المطبخ المركزي العالمي، خلال نقلها مساعدات إغاثية إلى سكّان القطاع. كانت مهمّة القافلة منسقة سلفاً مع الاحتلال. ومع ذلك، زعم جيشه أن الهجوم وقع نتيجة خطأ عير مقصود، ما أسفر عن مقتل سبعة من موظفي المنظمة، يحمل ستة منهم جنسيات أجنبية، أحدهم أميركي، والسابع فلسطيني. مباشرة، ثارت ثائرة دول غربية كثيرة، ومنها الولايات المتحدة، فأغلب القتلى من حملة جنسياتها، ولم يتردّد الرئيس الأميركي، جو بايدن، في التصريح علناً بأنه يشعر بـ«الغضب والحزن الشديد» جرّاء ذلك. لم تكد ثلاثة أيام تمضي حتى كان بايدن يجري اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لم يدُم أكثر من نصف ساعة، ولكنه وُصف بـ«المتوتر». طالب بايدن نتنياهو، بلغة صارمة، بـ«ضرورة أن تعلن إسرائيل وتنفذ سلسلة من الخطوات المحدّدة والملموسة والقابلة للقياس لمعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين والمعاناة الإنسانية وسلامة عمّال الإغاثة (في قطاع غزّة)». كما شدّد على ضرورة «الوقف الفوري لإطلاق النار لتحقيق الاستقرار وتحسين الوضع الإنساني وحماية المدنيين الأبرياء.. وحثّه على تمكين مفاوضيه، من دون تأخير، من التوصل إلى اتفاق لإعادة الرهائن (الإسرائيليين) إلى ديارهم». أما إذا لم يستجب نتنياهو لمطالبه، فستكون النتيجة إعادة النظر في «السياسة الأميركية في ما يتعلق بغزّة» بناء على التقييم الذي ستجريه إدارته «للخطوات الفورية التي ستتّخذها إسرائيل». أو كما صاغها وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، «إذا لم نر التغييرات التي نحتاج رؤيتها (من إسرائيل) فسيكون هناك تغيير في سياستنا». وكانت تعليقات خبراء ومحلّلين أميركيين وغيرهم أن رسالة بايدن إلى نتنياهو هذه المرّة مختلفة من «حيث اللهجة والجوهر»، وأن نتنياهو ليس أمامه الآن إلا أن يرضخ لشروط بايدن الذي سئم ألاعيبه ومراوغاته، خصوصاً وأن تقارير أفادت بأنه وجّه إنذاراً إليه مفاده إنه إن لم تغيّر مسار الحرب في قطاع غزة «فلن نتمكّن من دعمك».

كثيرة الأسباب التي دفعت خبراء ومحلّلين إلى استشراف تغيير في السلوك الإسرائيلي هذه المرّة. منها أن بايدن يواجه تمرّداً داخل قاعدته الديمقراطية أبان عنه عدد من نتائج الانتخابات التمهيدية في ولايات، مثل ميشيغان ومينيسوتا وكارولاينا الشمالية ووسكنسن. ومنها أن التكلفة الإنسانية والعمرانية الهائلة المترتبة على العدوان الإسرائيلي الوحشي يخصم من «رصيد» أميركا «الأخلاقي» على المسرح الدولي، كما أنه يمسّ أولوياتها الجيوسياسية عالمياً ويهدّدها. ومن ثمَّ، كانت ثمّة أسباب مقنعة بأن بايدن كشّر عن أنيابه هذه المرّة. لكن نتنياهو الذي أرهق ثلاثة رؤساء ديمقراطيين أميركيين في الثمانية والعشرين عاماً الماضية، بدءاً من بيل كلينتون، مروراً بباراك أوباما، والآن بايدن، يعرف كيف يمتصّ «الغضبة» الأميركية، ثمّ يُنَفِّسُها، وهو ما كان.

لم تمض ساعات قليلة على الاتصال الهاتفي بينهما، حتى كان نتنياهو يعلن موافقة حكومته على اثنين من مطالب بايدن: السماح بوصول مزيد من المساعدات الإنسانية «مؤقتاً» إلى قطاع غزّة عبر ميناء أسدود ومعبر إيريز، بالإضافة إلى السماح بتدفّق مزيد من المساعدات الإنسانية الأردنية عبر معبر كرم أبو سالم على الحدود مع مصر. وتطبيق نظام جديد لإدخال لمساعدات إلى غزّة، يضمن سلامة موظفّي الإغاثة الإنسانية. لكن نتنياهو لم يوافق على وقف فوريٍّ لإطلاق النار، وبقي مصرّاً على اجتياح مدينة رفح في أقصى جنوب القطاع، والتي يحتمي بها 1,5 مليون مواطن فلسطيني تقطعت بهم السبل بسبب الدمار الهائل والمجازر الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل في بقية أجزاء القطاع.

ليس سلوك نتنياهو هذا مستغرباً، لا لأنه صادر عنه هو تحديداً فحسب، بل لأنه لا يوجد ما يدفعه إلى الاقتناع أن «أنياب» بايدن هذه المرّة مؤشّر على شراسة أميركية حقيقية. وأنّى له أن يخشى أي تداعيات، فلم يربط بايدن ذلك بتعليق تزويد إسرائيل بالأسلحة، أو على الأقل رهنها بتجاوبها مع المطالب الأميركية، كما أنه لم يحدّد جدولاً زمنياً لا ينبغي لإسرائيل تجاوزه. دع عنك أن بايدن نفسه سارع، في اليوم التالي، للمحادثة الهاتفية بينهما، إلى الزعم إن الإسرائيليين «يفعلون الآن ما طلبت منهم القيام به».

بايدن ونتنياهو في تل أبيب، 18 أكتوبر الماضي (الأناضول)

المفارقة أن الإعلام الإسرائيلي نفسه أكّد أن نتنياهو لم يُفعِّل ميناء أسدود لنقل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة، كما أن معبر إيريز لا يزال مغلقاً، فما الذي فعله الإسرائيليون استجابة لمطالب الرئيس الأميركي؟ الأدهى، أن بايدن، سخر، في اليوم التالي، للمكالمة الهاتفية «المتوترة» التي أجراها مع نتنياهو من سؤال صحافية عمّا إذا كان سيتخلى عن إسرائيل؟ ويوم الثلاثاء الماضي، كان وزير دفاعه، لويد أوستن، في الكونغرس ليحض مجلسيّ النواب والشيوخ على إقرار ميزانية مساعدات عسكرية لأوكرانيا وتايوان وإسرائيل بقيمة 95 مليار دولار، سيكون لإسرائيل ما يزيد عن 18 مليار دولار منها. وبالمناسبة، لم تتوقف شحنات الأسلحة الأميركية الفتاكة إلى إسرائيل منذ السابع من أكتوبر (2023).

تمثل ديناميكيات العلاقة التي نشهدها حاليا بين بايدن - نتنياهو نهجاً شبه راسخ في العلاقات الثنائية الأميركية - الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948. منذ الرئيس هاري ترومان، والذي اعترفت إدارته بإسرائيل بعد 11 دقيقة من إعلان قيامها، وإسرائيل تراوغ وتحتال وَتُحَقِّرُ الولايات المتحدة وتستخفّ بمصالحها الاستراتيجية القومية. وهذه مسألة تحتاج مقالاً مستقلاً، ويكفي أن يُشار هنا إلى أنه في بيان البيت الأبيض الذي قدّم ملخصاً عن المكالمة الهاتفية «المتوتّرة» بين بايدن - نتنياهو، كان هناك تأكيد على التزام الولايات المتحدة بمواجهة «التهديدات الإيرانية العلنية ضد إسرائيل والشعب الإسرائيلي»، رغم أن إسرائيل هي من شنّت هجوماً صاروخياً قبل المكالمة الهاتفية بساعات على مبنى تابع للقنصلية الإيرانية في دمشق، قتل فيه سبعة من ضبّاط الحرس الثوري، بينهم مَسؤولَان كِبيران. والآن، تحذّر إدارة بايدن بأنها ستتصدّى لهجوم إيراني «وشيك» على إسرائيل، وقد تشارك معها في شنّ هجمات انتقامية على إيران ووكلائها في المنطقة إن نفّذت طهران تهديداتها بالردّ على الاعتداء الإسرائيلي؟ ترى، بعد ذلك كله، ما موقع الوعيد الأميركي لنتنياهو «إذا لم نر التغييرات التي نحتاج رؤيتها (من إسرائيل) فسيكون هناك تغيير في سياستنا»؟ يبدو أننا ما زلنا ندور وَنَتَقَلَّبُ في «الأفعوانية».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> لا تكاد تجد أرضاً تطأها بقدميْك لاستعادة توازنك وقدرتك على تحليل العلاقة الأميركية الإسرائيلية والموقف الأميركي من العدوان

الرد الإيراني المنتظر

حسام كنفاني

تكثفت المعلومات خلال الساعات الماضية عن اقتراب الرد الإيراني على استهداف إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق قبل نحو أسبوعين، ومعها تصاعدت التحذيرات والتهديدات من عواقب مثل هذا الرد في حال حصوله، ودخلت أطراف دولية على الخط في محاولة لاحتواء الموقف، والحد من التداعيات المحتملة. ورغم أن الحديث اليوم جدي عن أن طهران في طور توجيه ضربة مباشرة، وليس عبر وكلاء، إلى إسرائيل، إلا أن الأمر أعقد مما هو ظاهر، وخاضع لكثير من الحسابات الإيرانية بالدرجة الأولى، والمرتبطة بمسار الحرب على غزة، وما يرافقها من تحولات دبلوماسية تجاه العدوان.

لا شك أن إيران اليوم في موقف لا تحسد عليه، داخلياً وخارجياً. فرغم أن استهداف «المستشارين العسكريين الإيرانيين» الموجودين على الأراضي السورية ليس جديداً، وهو بات يحصل بوتيرة شبه أسبوعية ويوقع الكثير من الضحايا ومن رتب عالية في الحرس الثوري الإيراني، إلا أن ضرب القنصلية الإيرانية في دمشق بشكل مباشر موضوع مختلف، إذ إنه يعد وفق الأعراف الدبلوماسية استهدافاً للأراضي الإيرانية بشكل مباشر، وليس مجرد اغتيال لقيادات إيرانية في الخارج.

ومنذ ما قبل قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، كانت الأصوات تتعالى داخل الجمهورية الإسلامية، وخصوصاً في أوساط القيادات العسكرية المحافظة، بضرورة القيام برد فعل يوقف الضربات المتتالية التي يتعرض لها القياديون العسكريون الإيرانيون. هذه الأصوات ترى أن الرد الذي قامت به طهران على اغتيال زعيم فيلق القدس، قاسم سليماني، لم يكن بحجم الحدث الكبير الذي هز الجمهورية الإسلامية، وهو ما أوحى بالانكفاء الإيراني وفتح الباب على مزيد من الاغتيالات.

طهران باتت ملزمة برد فعل ما، لكنها في الوقت نفسه ليست في وارد إشعال حرب إقليمية، وربما عالمية، وخصوصاً مع الدخول الأميركي مجدداً على الخط، ما أعاد عقارب الموقف الأميركي إلى يوم السابع من أكتوبر. فرغم التحول في الموقف الأميركي بعد نحو ستة أشهر من العدوان على قطاع غزة، وظهور خلافات بين الإدارة الأميركية وحكومة بنيامين نتنياهو، إلا أن أي عمل عسكري إيراني سيعيد رص الصفوف الأميركية خلف إسرائيل، وهي الرسالة التي أوصلتها واشنطن إلى طهران خلال الأيام الماضية. رسالة عبر عنها الرئيس جو بايدن ومسؤولون أميركيون، ولم تقف عن حدود الكلام عن «الدفاع عن إسرائيل»، بل تخطتها إلى توجيه «ضربات انتقامية مشتركة مع إسرائيل إذا تعرضت لهجوم من إيران أو وكلائها». هذا الكلام الأميركي يعيدنا إلى التحشيد الذي قامت به الولايات المتحدة بعد عملية «طوفان الأقصى»، وإرسالها للبوارج وحاملات الطائرات تحسباً لفتح كل الجبهات ضد إسرائيل، وهو أمر لم يحدث حينها، لكنه اليوم عاد ليحوم في الأجواء.

إيران معنية برد مضبوط، وربما منسق، لحفظ ماء الوجه، تماماً كالذي حصل بعد اغتيال سليماني، والذي كشف عن تفاصيله الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قبل أشهر خلال حملته الانتخابية. ترامب ادعى أن الإيرانيين اتصلوا بالولايات المتحدة بعد عملية الاغتيال، وأبلغوها أنهم سيوجهون ضربات إلى قاعدة عسكرية أميركية في العراق، وأنهم سيخطئون الاستهداف عن قصد، وطلبوا عدم الرد على الهجوم الإيراني. كلام ترامب لم ينفه أي من المسؤولين الإيرانيين، والذين يبدو أنهم يسيرون وفق النهج نفسه الآن في تحضير الرد على ضرب القنصلية الإيرانية في دمشق. جولة وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، الأخيرة على دول المنطقة، ومنها سلطنة عُمان، قد تكون في هذا الاتجاه. ومن المعلوم أن السلطنة لعبت في فترات متعددة دور الوسيط بين واشنطن وطهران، وعملت على حمل رسائل بين الجانبين، سواء في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو بالملفات الأخرى الضالعة فيها طهران، وفي مقدمتها الحرب في اليمن.

خيارات الرد الإيراني، وفق الحسابات المضبوطة هذه، ليست واسعة، وقد تقتصر على تنفيذ عملية ضد إحدى المنشآت الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج، من دون إيقاع خسائر كبيرة تورط إيران في حرب واسعة.

عنصرية مقيتة ضد السوريين

جمانة فرحات

فتحت جريمة قتل باسكال سليمان، منسق حزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، في منطقة جبيل الأسبوع الماضي، الباب واسعاً لفصل جديد ومقيت من كل أشكال العنصرية تجاه السوريين في لبنان.

يمكن التشكيك إلى ما لا نهاية برواية الأجهزة الأمنية المتضاربة عن الجريمة وتفاصيل العصابة التي تقف خلفها (صادف أنهم يحملون الجنسية السورية)، والمطالبة بتحقيق شفّاف وواضح يكشف تفاصيل ما جرى من دون محاولات تستّر هنا أو هناك. ولا يمكن لوم الذين لا يصدّقون رواية الأجهزة الأمنية، فلها في تعمية الحقائق سوابق عدة في بلد أنهكته الاغتيالات السياسية والجرائم الغامضة التي يمنع فيها الوصول إلى أجوبة شافية.

وفي بلد يكاد الحديث عن سلم أهلي فيه يكون أقرب إلى مزحة من كونه حقيقة، بعد العجز عن الخروج الفعلي والكلي من حقبة الحرب الأهلية، لا يبدو مستغرباً أن يلجأ حزب القوات إلى وضع الجريمة في إطار اغتيال سياسي، ويتم رفع مستوى الاستقطاب للتصويب على حزب الله و«وجوده غير الشرعي» و«جزيرته المولّدة للفوضى» أو حتى ملفّ المعابر غير الشرعية بين لبنان وسورية، والذهاب للحديث عن «خصي إدارات الدولة القضائية والأمنية والعسكرية».

ما يبقى مستغرباً ومستهجناً هو التصويب على السوريين في لبنان والتحريض عليهم بشتى الطرق قبل أن ينتقل التحريض إلى الفعل. وعلى مدى الأيام الماضية، شهدت عدة مناطق لبنانية اعتداءات بالجملة بحقّ السوريين. ضرب وإهانات وطرد من المنازل والمحلات التجارية وحظر تجول ووعيدٍ بالويل والثبور وعظائم الأمور. وليست هذه المشاهد استثناء في المشهد اللبناني، إذ تكرّرت مرّات عدة على مدى السنوات الماضية مستهدفة السوريين، ومتّخذة من ملف لجوئهم/ نزوحهم إلى لبنان فرصة للاستقطاب والتحريض مع كل فرصةٍ تسنح لتحقيق ذلك. وتقف الدولة اللبنانية في كل مرّة في موقع المتفرّج على ما يجري، بعدما تخلت عن كثير من أدوارها، بما في ذلك ما يجري من مؤشّرات للانزلاق إلى العنف.

التعامل مع ملف اللجوء السوري في لبنان على أنه ليس أزمة أو لم يعد يشكّل أزمة يجافي الحقائق على الأرض. لكن المهم كيفية إدارته بشكل صحيح. لا يبدو أن الدولة تريد أن تنخرط فعلياً في نقاش أو إجراءات للتعامل معه. تكتفي بتصريحاتٍ هنا وهناك، بل ويتخذ بعضها طابعاً تحريضياً على غرار ما قاله وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال العتيدة جورج بوشكيان بعد الجريمة إن «النازحين السوريين بدل عودتهم إلى المناطق الآمنة في بلدهم يفتعلون المشاكل في لبنان من دون سبب، إلا لإيقاع التفرقة بين اللبنانيين وبينهم وبين السوريين وتنفيذ جرائم الخطف والسرقة والتهريب وتعاطي الممنوعات وغيرها»، من دون أن يزوّدنا بإحصاءٍ واحد يدعم صحّة هذه التصريحات. أما ما قاله وزير الداخلية بسام مولوي إن وزارته ستكون أكثر حزماً في منح الإقامات للسوريين، فلم يكلف نفسه أن يخبرنا كيف ربط بين الجرائم وإقامات السوريين وكيف أن الحدّ منها سيغير الوضع. كما لم يخبرنا كيف أن حملات المداهمات والترحيل القسري للسوريين من لبنان أو حتى بدعة «العودة الطوعية» كانت قادرة على تبديل المشهد خلال السنوات الأخيرة. تمثّل هذه التصريحات/ الإجراءات عيّنة من منظومة التفكير داخل الدولة اللبنانية تجاه هذا الملفّ، رغم أن من وراءها يدرك جيداً أنها إن كانت قادرة على دغدغة مشاعر المتعصبين إلا أنها فعلياً لا تتضمّن أي مقاربة واقعية وفعلية للملف. ووسط موجة الكراهية الجديدة وخطاب التحريض، من المخجل ضرورة التذكير بما يفترض أنه بديهيات لجهة الحاجة إلى رفض وإعلاء الصوت ضد كل ما يتعرّض له السوريون في لبنان من انتهاكات وعنصرية وخطورة السماح بالتمادي في الحملات ضدّهم.

سؤال النهوض وإشكالية الصياغة

سيف الدين عبد الفتاح

> يجب أن يُطرح السؤال نقياً محايداً؛ سؤال النهضة والنهوض؛ ولا ينزلق إلى التحوير الذي قد يُفضي إلى تفخيخ السؤال أو حمولة سلبية قد تشير إلى تحيزات أو أحكام مسبقة

> محاولة رصد ما يُسمى الحقل الدلالي لكلمة النهضة والنهوض؛ يجب أن نلحظ مآلات التعدّد فيه؛ والذي قد لا يعدّ مؤشّراً إلى الإثراء

«لا مراء أن خلخلة هذا التساؤل النهضوي وإعادة صياغته من جديد، بغية تأسيس سؤال نقدي لا يتضح إلا من خلال طودين شامخين: الأول شقّ طريق الحفر في التراث والتنقيب فيه من أجل صياغة السؤال صياغة قوية متينة تسبر الأغوار وتبحث في كنهه وتعيد الحفر في السؤال ثم الولوج إلى الإشكال بغية تصور قراءة متميزة فريدة»... يقول الباحث الجزائري رحموني عبد الكريم في افتتاح مقالة له «الفكر العربي المعاصر ... مقاربة تأويلية لسؤال النهضة» (موقع «مؤمنون بلا حدود»).

وكان السؤال، والذي اعتمده كثيرون ممن اهتمّوا بالمسألة النهضوية، يشير إلى العنوان الذي حمل كتاب شكيب أرسلان «لماذا تأخّر المسلمون وتقدّم غيرهم» هذا العنوان في حقيقة الأمر وفي إطار منهجية من المهمّ اعتمادها التي تتعلّق بفحص السؤال في ذاته وتأمل صياغته في المبنى والمعنى والمغزى؛ وقد مثّل هذا السؤال الذي حمله عنوان الكتاب إشكالية وتساؤلا جوهريا في غاية الأهمية من الناحيتين العلمية والمعرفية.

وإذ يرجع ظهور كتاب شكيب أرسلان إلى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، أي قبيل نهاية حركة الفكر العربي في عصر النهضة داخل الفضاء العربي – الإسلامي؛ فإن (العنوان الإشكال) بقي بريقه ساطعا وجذابا ومهما. وعليه، يمكن طرحه اليوم، وبعد مرور قرابة عشريّتين من القرن الواحد والعشرين، كما يمكن أن نعود إليه وبكل إلحاح وبإعادة التفكير والقراءة؛ والسبب أن الوضع العربي – الإسلامي، وعلى ما هو عليه، يتطلب التفكير والبحث والدراسة أكثر من أي وقت مضى، وبكل عمق، في الأسباب الجوهرية التي جعلت العرب والمسلمين في تأخّر، وجعلت الغرب وأوروبا في تقدّم؛ على ما يشير الهواري بركة في «لماذا تأخّر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟: قراءة من منظور مختلف» (مجلة «العلوم الإنسانية»، المجلد 9، العدد الثاني، ديسمبر/ كانون الأول 2020). وفي هذا المقام، نشير إلى هذا السؤال الذي اعتمده أرسلان، وأعيد طبع الكتاب أكثر من مرّة. وفي سياق اشتباك كاتب هذه المقالة مع شبكة الإنترنت، وعلى واحد من أشهر محرّكات البحث، في سؤال النهضة والنهوض؛ وجدتُ ما لا يقل عن 80% من تلك المقالات والمساهمات قد اعتمدت سؤال أرسلان باعتباره سؤالا للنهضة والنهوض. ومع ملاحظة السؤال في بنية كلماته؛ السؤال يفتتح بأداة الاستفهام «لماذا»؛ وهي تسأل عن الأسباب؛ والتساؤل عن الأسباب التي تشير وتفسر ظاهرة ما يعدّ مشروعا؛ والذي يشير إلى علم الأسباب في مسألة النهوض والمعوقة له؛ إلا أن السؤال تضمّن ثنائية «التقدّم» و«التأخّر» وهي ثنائية ليست بريئة من التحيّزات ويحمل ثغرات؛ شاعت تلك الثنائية بعد الاحتكاك بالغرب الذي مثلت فيه الحملة الفرنسية على مصر مفصلا فيه؛ وحمل السؤال، في الوقت نفسه، ثنائية أخرى «المسلمون» و«الغير» غالبا ما عبّر عن الغرب وحضارته بالغير؛ وظلّ السؤال مسكونا بالغرب الغالب بحضارته ونموذجه في التقدم.

عطفا على ما سبق، يتعلق سؤال النهوض أو النهضة بجملة من التنبيهات المنهجية: أولها، أن سؤال النهوض الذي نفضّل صياغته على هذا النحو؛ وذلك خروجا من أسر مفهوم النهضة الذي أصابته حمولة الالتباس الناشئ عن احتكار الحضارة الغربية ذلك المفهوم.

ثانيها، سؤال النهوض وفق تصوّرنا الأولي سؤال عملياتي وليس أيديولوجيا؛ مع اعترافنا أن السؤال لا بد أن يقترن بأسئلة أخرى؛ ذلك أن تسييس هذا السؤال أدّى بنا إلى حالة مؤدلجة ومسيسة فرضت علينا طوقا من الاستقطاب والانخراط فيه؛ اقتران السؤال لماذا؟ بالسؤال كيف؟ قد يكون طريق يُخرجنا من دائرة التراشق الجهنمية.

ثالثها، أن سؤال النهوض يحتاج بالضرورة إلى الانفكاك من الأسر المتعلق بالحضارة الغربية الغالبة؛ نعم إن أسر السؤال «لماذا تأخّر المسلمون وتقدّم غيرهم» تحرّك نحو انحيازات أولية؛ وتوجّهات مسبقة تحكمها ثنائية «التقدّم» و«التأخر»؛ وهو ما حمل مداخل تحيّز في طرح السؤال وصياغته. رابعها، إن محاولة رصد ما يُسمى الحقل الدلالي لكلمة النهضة والنهوض يجب أن نلحظ مآلات التعدّد فيه؛ والذي قد لا يعدّ مؤشّرا إلى الإثراء؛ وربما قد يشير هذا التنوع في الحقل الدلالي؛ وشبكة المفاهيم؛ تبصّر هذا أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ في ما يتعلق بإعادة طرح السؤال وفق رؤية علمية ومنهجية تتسم بأربعة أمور:

أولا، تحديد عالم المفاهيم وتعيينها والبحث في أصولها وعمليات تنسيبها الثقافي والحضاري؛ والتعرف إلى سياقات المفهوم ضمن أصول الفهم والتعامل الحضاري؛ حيث لا يمكننا التعامل مع عالم المفاهيم جزافا وكأنها معطيات؛ وما لم نتعرف إليها ضمن سيرتها المعرفية؛ وسياقاتها الحضارية؛ من غير ذلك سيؤدي ذلك ومنذ البداية إلى حال التنازع حول السؤال؛ لا الانطلاق للإجابة عليه؛ إجابة واعية مبصرة.

ثانيا، تحديد عالم المفاهيم لا بد أن يستصحب مداخل منهاجية تتسم بالوعي المنهجي؛ ولياقة منهاجية تعتمد مبدأي الصحة والصلاحية؛ أهم تلك المداخل؛ المنهاجية المقارنة بحقها ومستحقها؛ تستوعب مستويات المقارنة المختلفة؛ داخلية كانت أم خارجية؛ فكرية أو نظرية كانت أم حركية عملية؛ كلية أم جزئية؛ وكذا المنهاجية النقدية والتي تحرص على بيان كل ما يتعلق من اكتشاف الأخطاء التي قد تتسرّب إلى صياغة السؤال؛ صياغة وبنية؛ معنىً ومغزى، وإلا سنظل نراوح في مكاننا في السؤال؛ حتى ونحن نقدّم إجابات هنا وهناك. غالبا والحال هذه ما ستكون تلك الإجابات انفعالية أو افتعالية؛ إغفالية أو اختزالية؛ سطحية أو مُبسّطة.

ثالثا، في هذا المقام، قد لا تكون صياغة السؤال في صيغته المحوَرة (لماذا تأخّر المسلمون وتقدّم غيرهم؟) مؤدّية إلى تقديم إجابات واعية ورشيدة؛ علمية ومنهجية؛ بل ستقدّم مادة لإدارة سجال معرفيّ وفكريّ، وهو ما أشار اليه برهان غليون في كتابه القيم «اغتيال العقل»؛ هذا الاغتيال الذي يتخذ أشكالا عدة، أهمها غلبة العقلية الدفاعية، والتي قد يغطيها خطابٌ أيديولوجي، غالبا ما يكون تبريريا؛ فيمثل ذلك تراجعا فكريا وحضاريا إلى مواقع الفكر الدفاعي الذي يعد إهدارا للطاقات الفكرية والمعرفية ومراوحة في المكان كما أشرنا آنفا؛ لا يغادر نقطة البدء؛ والانطلاق إلى إجابة حقيقية تتسم بالوضوح الكامل؛ والانعتاق من ربقة السؤال المتحيّز والخروج إلى السؤال الواعي المتميز.

رابعا، السؤال وشبكة الأسئلة ضمن المعالجة المنظومية لسؤال النهوض أو أسئلته؛ هذه المعالجة غالبا ما تقدّم ضمن الرؤية المنهجية السابق الإشارة إليها؛ المقارنة والمداخل النقدية؛ وتحديد المفاهيم وتنسيبها؛ وسيرة الأفكار وتنسيبها؛ ذلك أن هناك نوعين من الأسئلة، النابعة والتابعة. ويجعلنا هذا التمييز نقدّم إجابات واستجابات واعية وفق هذا المعيار؛ ومن قبل نقدّم فحصا للأسئلة التي تنهال علينا بمناسبة سؤال النهوض المحوري: هل نطرح أسئلتنا؛ أم أسئلة غيرنا؟ هل نطرح أسئلة تخصّنا أم أسئلة يفرضها علينا صاحب الغلبة الحضارية وأتباعه؟ ... ستحدّد عملية التصنيف لتلك الأسئلة على معيار النابع والتابع منا البوصلة، ويعين الوجهة؛ وهو أمر يربط ذلك بأسئلة في المرجعية والهوية.

المحصلة النهائية التي تقوم على تقييم سؤال النهضة والنهوض وتقويمه؛ وتقدير السؤال في سياق يساعد على الإجابة البصيرة والاستجابة الواعية؛ وتقدير سؤال النهوض في سياق تنوّعاته وصياغاته المختلفة التي وقعت بين التحديد النابع والتعريف التابع؛ وهو أمرٌ يجعل الوقوف على المفهوم «النهضة والنهوض» أساسيا وبديهيا، وهو ما سنتعرّض له لاحقا. ولكن صياغة السؤال مسألة قبلية؛ حتى لا يكون السؤال محاصراً أو محصورا. أما كونه محاصرا فكان بين أفقي الانحطاط الراهن والتقدّم التابع؛ ومن ثم قد يمتدّ هذا السؤال إلى أسئلة أخرى؛ سؤال العلاقة مع الغرب الغالب؛ سؤال الحداثة ومتعلقاته؛ سؤال التخلف والتقدّم؛ سؤال المعاصرة الذي طرحه المستشار طارق البشري ضمن مشروعه «المسألة الإسلامية المعاصرة»، سؤال الهوية والمرجعية. وضمن مقترحنا الأوليّ؛ يجب أن يُطرح السؤال نقيا محايدا؛ سؤال النهضة والنهوض؛ ولا ينزلق إلى التحوير الذي قد يُفضي إلى تفخيخ السؤال أو حمولة سلبية قد تشير إلى تحيزات أو أحكام مسبقة ولا يزال الأمر في حاجة لمزيد من الفحص والدرس.

(كاتب مصري في إسطنبول)

في حقيقة موقف روسيا بوتين حيال الكيان الصهيوني

جورج كعدي

> تقول أصواتٌ إسرائيلية إن روسيا تحوّلت إلى عدوّ لـ«إسرائيل» بعد عقود من تحسّن العلاقات

> كان الروس يشيدون على الدوام بـ«جرأة» نتنياهو وقيادته الحاسمة وطريقة إدارته أمن «إسرائيل» القومي. لكن الكرملين بعد «طوفان الأقصى» كال الانتقادات له

كثيرةٌ الأسئلة المطروحة منذ سنين طويلة، والمتعاظمة مع اندلاع مأساة غزّة، بشأن موقف الدولة الروسية ورئيسها فلاديمير بوتين من القضية الفلسطينية ومن الكيان الصهيوني. ولم يكن الجواب يوماً بالوضوح الكافي، المقنع والشافي للغليل. تعدّدت القراءات والتحليلات، تفاوتت وتعارضت، ولم تصل إلى حقيقة جليّة واحدة. تناقضات عديدة تكتنف هذا الموقف من نوع: تستقبل روسيا قيادات حركة حماس من جهة ولا تبدي، في المقابل، أيّ موقف حاسم من المجازر الإسرائيلية المرتكبة في غزّة، باستثناء الفيتو الروتينيّ في مجلس الأمن! تملك قاعدة عسكرية في سورية وتوفّر غطاء للطيران الإسرائيلي لضرب الأهداف التي يريد على امتداد الأراضي السورية، ويجري إعلام المرجعيات الروسية السياسية والعسكرية بالأمر، وإن قبل دقائق من الغارات! تكشف بوضوح أنّها تتغاضى عن الإبادة الحاصلة حتى الساعة في غزّة، إذ يحرف هذا التغاضي الأنظار عن غزوتها التدميرية لأوكرانيا وتُنسي العالم قضية هذا البلد.

في نظرة تاريخية إلى ما قبل المرحلة البوتينية، نرى أنّ النهج الروسيّ حيال منطقتنا والصراع العربي – الإسرائيلي تبدّل مع الزمن، فخلال المرحلة السوفييتية والحرب الباردة، كان ثمة عداء كبير تجاه المدعوّة «إسرائيل»، وكان الأمر عهدذاك مرتبطاً بمعاداة اليهود المتجذّرة في روسيا، فضلاً عن شكوك الكرملين في أنّ لليهود السوفييت ولاءات مزدوجة بعد نشوء «دولة إسرائيل» عام 1948، فمنع الاتحاد السوفييتي اليهود من مغادرة البلاد إلى «دولتهم» المفترضة، وحتى إلى أي مكان آخر. وكان ثمّة اهتمام كبير في الاتحاد السوفييتي ببناء علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المعادية للكيان الصهيوني. وفي التسعينيات، تعاون الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف مع الرئيس الأميركي جورج بوش الأب لعقد مؤتمر مدريد في مارس/ آذار 1991 حول الصراع العربي – الإسرائيلي، ولعبت الحكومة الروسية آنذاك دوراً في الجهود الدولية القائمة لحلّ الدولتين، وكانت العلاقة بين روسيا و«إسرائيل» لا تزال شديدة التوتر.

مطلع العقد الأول من القرن العشرين، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، رفعت قيود الدولة الروسية المفروضة على اليهود وسمح لهم بمغادرة البلاد، فكانت موجة واسعة من الهجرة الروسية ودول «ما بعد الاتحاد السوفييتي»، مثل بيلاروسيا ومولدوفا وأوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى، إذ توجّه معظم اليهود إلى «إسرائيل» والولايات المتحدة وأوروبا، فأدّت الهجرة الجماعية المستمرّة إلى تغيير وجهة نظر موسكو حيال «إسرائيل». وبدأ بوتين يرى في المهاجرين «فرصة» لروسيا، لامتلاكه شخصياً علاقات مع العائلات اليهودية نشأ في كنفها فتى صغيراً في لينينغراد (أصبحت سان بطرسبرغ) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فهو ترعرع في شقة مشتركة، ويتحدّث كثيراً (في ما يشبه السيرة الذاتية) عن زوجين يهوديين مسنّين أصبحا بطريقة ما والديه بحكم الأمر الواقع، أو وصيين نوعاً ما، إذ كان والداه دوماً غائبين بسبب العمل. كان الزوجان اليهوديان يعتنيان به. فضلاً عن أنه كان مفتوناً بمدرّسة اللغة الألمانية، وهي يهودية أيضاً وهاجرت لاحقاً إلى «إسرائيل»، ويذكر أنّه زارها رسمياً واشترى لها شقة لتقاعدها في روسيا إذا رغبت في العودة.

بدت علاقات بوتين الشخصية باليهود سبباً في تشكّل العلاقة الروسية – الإسرائيلية في مطالع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويتكلم بوتين تكراراً عن «يهودنا» (المصطلح الذي يستخدمه «ناشي يفري») عند ذكره السكان الإسرائيليين الناطقين بالروسية الذين يرى فيهم عنصراً معزّزاً للعلاقة بين «إسرائيل» وروسيا ومصدراً للاستثمار الاقتصاديّ المستقبلي، خصوصاً في مجال التكنولوجيا المتقدّمة. حتى أنه بنى متحفاً لليهودية في موسكو وأضحى، بحسب تعبيره، «شفيع اليهود»، ويلتقي بانتظام الحاخام بيريل لازار المقيم في موسكو ويردّد عن لسانه النكات التي يرويها له لازار. ومعروفٌ أنّ هذا الحاخام بات أحد المقرّبين منه في فترة ولايته الرئاسية الأولى. وبذلك، تعكس هذه الصورة علاقة دافئة مع «إسرائيل» وبقايا الجاليات اليهودية في روسيا، كما أنّ بوتين يصنّف اليهودية من الديانات الرسمية الأصليّة في روسيا إلى جانب المسيحية الأرثوذكسية والإسلام.

يستخدم بوتين أيضاً العلاقة مع «إسرائيل» لتكريس موقع بلاده في الشرق الأوسط، فهو يرى هذه الدولة اليهودية ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الروسية في هذه المنطقة، إلى جانب السعودية وإيران، فمن أولوياته تمتُّع روسيا بعلاقات جيدة مع الجميع. ويعتبر تدخّله في سورية «جزئيّاً» لضمان حماية «إسرائيل» «المهدّدة، وفق رؤيته، بشكل مباشر من إيران ووكلائها في المنطقة، ومن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الوقت نفسه. حتى أنه يُطمئن الإسرائيليين إلى أنّه موجود في سورية لحماية «إسرائيل» من الهجمات على مرتفعات الجولان. وقد أعقب التدخل الروسي مباشرة إنشاء روسيا و«إسرائيل» قناة تواصل دائم لتجنّب الصدام، بحيث تُبلغ «إسرائيل» روسيا بكلّ ضربة ستشنّها ضدّ وكلاء إيران في سورية، وتوافق روسيا على ثني إيران ووكلائها عن الهجمات المضادّة. بات الوجود الروسي في سورية عاملاً مهماً، إلى حدّ أنّ المسؤولين والمعلّقين في «إسرائيل» يشيرون إلى روسيا بأنها «جارتنا في الشمال».

تولي روسيا اهتماماً كبيراً لعلاقتها مع «إسرائيل»، إذ لطالما تحدث بوتين عن أمن «إسرائيل». وبقي الأمر على هذا النحو حتى غزو روسيا أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، إذ بدأ الكرملين يصف فولوديمير زيلينسكي بـ «الرئيس اليهودي لأوكرانيا» وبأنّه نازي، فأهان بذلك «إسرائيل» مباشرة في هذه المسألة، علماً أن «إسرائيل» بقيت حذرة جداً في تعاملها مع القضية الأوكرانية، ولم تشأ أن تؤدّي التوترات بين مختلف الجاليات اليهودية الناطقة بالروسية إلى زيادة تعقيد شؤونها الداخلية، فالقضية الكبرى بالنسبة إلى الكيان الصهيوني ليست معركة روسيا مع زيلينسكي بكونه يهودياً ومحاولة الكرملين تشويه سمعته، بل كانت ولا تزال متعلقة بتحوّل روسيا، مع الوقت، إلى الاعتماد على إيران في الحصول على مسيّرات وغيرها من أشكال الدعم العسكري والسياسي.

عانت روسيا نكساتٍ عديدة في المراحل الأولى من حربها على أوكرانيا التي تلقت مسيّرات من تركيا، ولم تكن روسيا في الماضي تولي اهتماماً بالمسيّرات في تطويراتها العسكرية، واضطرّت فجأة إلى اللجوء إلى طهران للحصول منها على مسيّرات متطورة من صنعها. ومع هذا التعاون بين روسيا وإيران (إلّا في سورية!) بدأت العلاقات مع «إسرائيل» تشهد تراجعاً وتوتراً، ليصبح السابع من أكتوبر (2023) لحظة القطيعة الأخيرة بين روسيا و«إسرائيل»، وليشرع بوتين في الإدلاء بتصريحات «معادية للسامية»، بحسب بعضهم، لم يتفوّه بها في السابق، متراجعاً علناً عن العلاقة الوثيقة جداً التي تربطه برئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، الذي وُصف ذات فترة بأنّه «رجل بوتين» ! فهو في الخانة نفسها للرئيس المجري فكتور أوربان والتركي رجب طيب أردوغان والصيني شي جين بينغ.

كان الروس يشيدون على الدوام بـ «جرأة» نتنياهو وقيادته الحاسمة وطريقة إدارته أمن «إسرائيل» القومي. لكن الكرملين بعد «طوفان الأقصى» كال الانتقادات له ول «إسرائيل»، وأعادت روسيا سريعاً إحياء علاقاتها العلنية مع ممثلي حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى المقاومة التي قُلّصت العلاقات معها سابقاً كرمى لعيني نتنياهو! أمسى احتضان «حماس» والتنصّل من «إسرائيل» مرتبطاً اليوم باسترضاء العدد الكبير من المسلمين في روسيا والجمهوريات الإسلامية ضمن اتحادها الفدرالي، ما يفسّر الموقف الروسي في حادثة 29 أكتوبر (2023) في داغستان، حيث اقتحمت مجموعة من مئات الشبّان المسلمين المطار بحثاً عن طائرة إسرائيلية وركاب يهود قادمين من الكيان المحتلّ.

ثمّة عنصر آخر مهمّ في العلاقة الروسية – الإسرائيلية لا يضاء عليه بما يكفي، فالروس مهتمّون كثيراً بفكرة تحقيق الإسرائيليين انفراجاً في العلاقة مع السعودية، لتستفيد روسيا منها اقتصادياً وسياسياً. ولعلّ بوتين ما فتئ يعتقد أنه قادر على استعادة العلاقات الجيدة مع «إسرائيل» بعد انقشاع الدخان عن غزّة. علماً أنّ أصواتاً إسرائيلية تقول إن روسيا تحوّلت إلى عدوّ لـ«إسرائيل» بعد عقود من تحسّن العلاقات.

هي محاولة إضافية لفهم تموضعات روسيا في عهد «قيصرها» الغامض، تضاف إلى محاولات كثيرة تسعى، عبثاً ربما، إلى هذا الفهم الملغّز، المعقّد والصعب. والله أعلم ما الحقيقة في لعبة المصالح والأمم.

(أستاذ جامعي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ◾ مدير التحرير **ارنست خوري** ◾
المدير الفني **إميل منعم** ◾ السياسة **جمانة فرحات** ◾
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◾ الثقافة **نجوان درويش** ◾
منوعات **ليال حداد** ◾ المجتمع **يوسف حاج علي** ◾ الرياضة
نبيل التليلي ◾ تحقيقات **محمد عزام** ◾ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◾ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
◾ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

◾ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◾ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◾ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◾ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads